الأمم المتحدة

S/2001/752

مجلس الأمن

Distr.: General
1 August 2001
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم رفقة هذه الرسالة الخطاب الذي وجهته حكومة بوروندي إلى الشعب في أعقاب مؤتمر القمة الخامس عشر للمبادرة الإقليمية للسلام في بوروندي المعقود في أروشا يوم ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠١.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم رسالتي ومرفقها بوصفهما وثيقتين من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مارك نتيتيرويي
السفير
الممثل الدائم

020801 020801 01-47915 (A)
0147915

مرفق الرسالة المؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

خطاب الحكومة في أعقاب مؤتمر القمة الخامس عشر للمبادرة الإقليمية للسلام في بوروندي المعقود في أروشا يوم ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠١

أولا – مقدمة

١ – على إثر الاجتماع الذي عقدته مؤخرا الأطراف الموقعة على اتفاق أروشا ومؤتمر القمة الخامس عشر للمبادرة الإقليمية للسلام في بوروندي، تود الحكومة أن توجه إليكم خطابا من ثلاث نقط هي:

- تطور عملية السلام؛
- المراحل المقبلة من عملية السلام؛
- ضرورة خلق بيئة جديدة مواتية للسلام وللمصالحة الوطنية.

ثانيا – تطور عملية السلام

٢ – منذ التوقيع على اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي يوم ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠، ظلت مسألتان تشغلان بال البوروندیين وجميع من يتتبعون عن كثب مسيرتنا على درب السلام.

يتعلق الأمر بمسألة تطبيق الاتفاق، وبخاصة ما يتصل منه بإنشاء مؤسسات المرحلة الانتقالية من جهة، وبمسألة وقف إطلاق النار من جهة أخرى.

٣ – وبخصوص قيادة المرحلة الانتقالية، عهد كل من الأطراف الموقعة على اتفاق السلام، والوسيط، ومؤتمر قمة رؤساء دول المنطقة، بعد مشاورة واسعة مع البوروندیين، إلى الرئيس الحالي وإلى السيد ندايزيي دوميتيان بمنصبي الرئيس ونائب الرئيس على التوالي في فترة الثمانية عشر شهرا الأولى من المرحلة الانتقالية.

٤ – وأثناء مؤتمر القمة الخامس عشر، قطع الرئيس المقبل للمرحلة الانتقالية ونائبه على نفسيهما مجموعة من التعهدات يتبين من صميمها أنها وردت بكاملها تقريبا في اتفاق أروشا.

٥ – وبالفعل يعني تنفيذ اتفاق أروشا على الخصوص ما يلي:

- تطبيق أحكام الاتفاق؛

- إشراك الأطراف الموقعة على الاتفاق في مؤسسات المرحلة الانتقالية؛
- إعادة توطين اللاجئين وإدماج المنكوبين بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛
- كفالة ممارسة الحريات السياسية؛
- إطلاق سراح السجناء السياسيين وفق توصيات لجنة الخبراء الدوليين والبوروندیين المزمع إنشاؤها؛
- تأمين الحماية لجميع القادة السياسيين بشكل خاص من طرف وحدة خاصة جديدة للحماية يتم تشكيلها على نحو يعيد الطمأنينة للجميع؛
- الشروع في إجراء ما تم الاتفاق بشأنه من إصلاحات داخل هيئات الدفاع والأمن بما في ذلك إدماج المجموعات المسلحة في أقرب وقت ممكن؛
- طلب مساعدة القوات الأفريقية والدولية فضلا عن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة قصد حفظ السلام؛
- العمل من أجل تمثيل متساو للجماعات البوروندية في الوظيفة العمومية؛
- التعاون مع لجنة متابعة تطبيق الاتفاق؛
- التنحي بعد انقضاء فترة الثمانية عشر شهرا الأولى من المرحلة الانتقالية.

٦ - إن الشروط التي غالبا ما يجري الحديث عنها في الآونة الأخيرة غير قابلة للتأويل. على العكس من ذلك، فالتعهد بتطبيق الاتفاق يتجاوز هذه الشروط الأحد عشر ولا يعني رئيس الجمهورية ونائبه لوحدهما. فجميع الأطراف الموقعة على الاتفاق ملزمة بالمشاركة على نحو كامل وبتحمل نصيبها من المسؤولية الذي سيزداد بشكل محسوس بعد اكتسابها لوضع المشارك في الإدارة.

٧ - وتشكل قرارات أروشا الأخيرة في هذه المرحلة من عملية السلام خطوة هامة إلى الأمام لا يمكن إنكارها. وتكمن قوة هذا الإنجاز الخارق في لمِّ شمل مؤسسات المرحلة الانتقالية الجديدة حول برنامج موحد يشكل فيه السعي إلى وقف أعمال العنف ووقف إطلاق النار مسألة ذات أولوية.

٨ - وفيما يتعلق بالمسألة الهامة ألا وهي المفاوضات بشأن وقف إطلاق النار، يجدر بنا الإشارة إلى أنه، بفضل الجهود المتضافرة للوسيط نيلسون مانديلا ونائب رئيس جنوب أفريقيا والرئيس الغابوني والمجتمع الدولي بشكل عام، تجري في جنوب أفريقيا اتصالات بين

الحزب الحاكم وكل من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية وقوات الدفاع عن الديمقراطية من أجل الشروع في عملية متواصلة من المفاوضات من شأنها أن تفضي إلى وقف أعمال العنف الذي يطمح إليه الشعب البوروندي منذ أمد بعيد. ونأمل أن يعقد لقاء مماثل أيضا في المستقبل القريب مع قوات التحرير الوطنية.

٩ - وفي غياب وقف إطلاق النار، سيكون تطبيق اتفاق أروشا وإنشاء مؤسسات المرحلة الانتقالية أكثر صعوبة لأسباب موضوعية واضحة يستحسن عدم التذكير بها تفاديا لإعادة فتح النقاش بشأنها. وبدون وقف إطلاق النار، ستنحصر مهمة مؤسسات المرحلة الانتقالية الجديدة في السعي إلى وقف القتال وتطبيق أحكام الاتفاق التي يمكن تطبيقها بالرغم من تواصل أعمال العنف.

١٠ - وليست الصعوبات ناجمة فقط عن استمرار الحرب في عدد من المقاطعات البوروندية. فبفعل الخلاف حول مسألة القيادة في المرحلة الانتقالية، نشأت وتنامت توترات قوية وساد جو موبوء كان من بين أشد سماته وضوحا محاولتا الانقلاب في ١٨ نيسان/أبريل و ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠١.

١١ - إن مثل هذه الأعمال تعد من باب التهور بل الانتحار في أيامنا هذه. فليس من شأنها سوى التعجيل بانزلاق بوروندي نحو الهاوية على الصعيد الأمني والسياسي والاقتصادي. وتُفقد هذه الأعمال هيئات الدفاع والأمن مصداقيتها.

١٢ - وقد كشف تطور عملية السلام في واقع الأمر خلال الأشهر الأخيرة عن دلائل واضحة على وجود طبقة سياسية منقسمة على نفسها في حين كان من المفروض أن يشكل التوقيع على اتفاق أروشا يوم ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠ نقطة انطلاق مرحلة جديدة من السلام. فما تزال أمامنا، بعد مرور سنة تقريبا، مراحل مهمة ينبغي اجتيازها للوصول بعملية السلام إلى منتهاها.

ثالثا - المراحل المقبلة من عملية السلام

١٣ - يظل السعي إلى وقف إطلاق النار في مقدمة الأولويات. ويتمثل التحدي الكبير المطروح أمام الأطراف الموقعة على الاتفاق في تبني موقف موحد جديد لإثارة هذه المسألة الشاقة والقيام بما يلزم من الاتصالات أو الضغوط لدى الشركاء دون الإقليميين والإقليميين والدوليين والمطالبة في الختام بفرض جزاءات على المجموعات المسلحة ما لم تبدأ، في غضون ثلاثة أشهر، عملية التفاوض بشكل جدي. وليس من نافلة القول التذكير بأن انعدام وقف

إطلاق النار له مضاعفات سلبية على إمكانية الانتقال السريع إلى المراحل الأخرى من عملية السلام.

١٤ - وفيما يتعلق بمؤسسات المرحلة الانتقالية، ينبغي أن تُنشأ بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ على أبعد تقدير. وقريبا، ستقوم الحكومة والجمعية الوطنية ولجنة رصد تطبيق الاتفاق بمناقشة واعتماد نصوص القوانين اللازمة لتشكيل حكومة وبرلمان جديدين. وإذا تم إنجاز هذا العمل بشكل سريع، تأمل الحكومة أن تشرع مؤسسات المرحلة الانتقالية في العمل قبل الموعد المحدد في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

١٥ - وفيما يتعلق بأحكام الاتفاق الأخرى الممكن تطبيقها فورا، توجد الحكومة ولجنة رصد تطبيق الاتفاق بصدد حصرها قبل الانتقال إلى وضع جدول زمني واقعي لتنفيذها.

١٦ - تلكم هي المراحل الثلاث المقبلة المهمة من عملية السلام التي يتوقف نجاحها أساسا على عزم وانسجام الأطراف الموقعة على الاتفاق، والمجموعات المسلحة والسكان. لذلك، لا بد من خلق ظروف مواتية للسلام والاستقرار.

رابعا - ضرورة خلق بيئة مواتية للسلام والمصالحة الوطنية

١٧ - آن الأوان لإنهاء أعمال العنف والتلاسن والشكوك والأحقاد والانقسامات والصراعات والمواجهات والنزعة النضالية التي عفا عليها الدهر لدخول مرحلة جديدة في بوروندي تركز على بث روح المسؤولية والثقة والانسجام والمصالحة إلى جانب الإيمان بوحدة المصير.

١٨ - وآن الأوان لكي تخرج الطبقة السياسية من تقوقعها وتهتم بمصالح السكان الذين لم تعد لديهم القدرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية والذين ما زالوا يتوقعون من السياسيين بصيص أمل.

١٩ - وآن الأوان لكي تختار المجموعات المسلحة بشكل لا لبس فيه طريق المفاوضات وتنبذ العنف الأعمى وتشهر مطالبها السياسية. وسيعد رفضها لهذه المسألة إعرابا عن الرغبة في السعي إلى تحقيق أهداف غير مقبولة ينبغي أن يتضامن الشعب البوروندي بأسره في التصدي لها.

٢٠ - وآن الأوان لنثق نحن البوروندیون في أنفسنا؛ ونحرك شعورنا بالاعتزاز والكرامة وذلك بأن نتحكم في عملية السلام ونقودها جميعا داخل بلدنا بما فيه مصلحة جميع البوروندیين.

٢١ - وختاما، فإن ساعة الحقيقة قد دقت. يمكننا أن نستمر في تناحرنا وانقسام صفوفنا وأن نتظاهر بالتمرد. ويمكننا أيضا أن نتحد لتطبيق برنامج مشترك دون أفكار مسبقة وأن نجعل عملية السلام ذات منحى مصيري.

ندعوكم جميعا بطبيعة الحال، وعلى رأسكم الأطراف الموقعة، إلى تبني هذا الخيار الأخير. ذالكم الخيار الوحيد الذي يحمل في طياته الأمل ويعد بوضع حد لنزاع كلف من الخسائر البشرية الشيء الكثير وطال أمده أكثر مما يجب.

بوجمبورا، ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠١